عمليات تسييل لعدد كبير من الأسهم القيادية

«بيان»: موجة جني أرباح تفقد البورصة جزء من مكاسبها

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد تعرضت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، والذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، إلى موجة جني أرباح أفقدتها جزء من مكاسبها التي حققتها في الأسابيع السابقة، بالإضافة إلى عمليات تسييل لعدد كبير من الأسهم القيادية بعد صدور أحكام على بعض المتداولين ببيع بعض أسهمهم المدرجة في البورصة لحساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع السيولة النقدية في السوق بشكل واضح، وسط تركيز تلك السيولة على أسهم السوق الأول بشكل خاص، وهو الأمر الذي تُظهره الإحصائيات اليومية للبورصة والتي تؤكد استحواذ السوق الأول على الحصة الأكبر من إجمالي السيولة النقدية للبورصة. هذا وقد وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي بخسارة نسبتها 0.40%، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً نسبته 0.42%، في حين أنهى مؤشر السوق العام تداولات الأسبوع على انخفاض نسبته 0.41%

وقد لوحظ خلال الأسبوع الماضي ارتفاع المتوسط اليومي للسيولة النقدية في السوق مقارنة مع الأسابيع الماضية، حيث وصل متوسط قيمة التداول في الأسبوع المنصرم إلى حوالي 15 مليون د.ك.، بارتفاع نسبته 44% تقريباً عن الأسبوع قبل الماضي؛ وقد ساهم في ذلك الارتفاع الواضح الذي سجلته السيولة في جلسة يوم الخميس الماضي، حيث بلغت 21.27 مليون د.ك، وهو أعلى مستوى لها منذ بداية العمل بنظام تقسيم السوق الجديد، وثاني أعلى مستوى خلال العام 2018.

السيولة اليومية

ولا شك أن ارتفاع السيولة اليومية للبورصة فوق حاجز الـ20 مليون د.ك. للمرة الأولى منذ تقسيم السوق، وإن كانت سيولة بيعية، إلا أن ارتفاعها في حد ذاته يعتبر من الأمور الإيجابية التي نأمل أن تتكرر وتستمر في الفترة القادمة، خاصة وأن معضلة تناقص السيولة هي أحد أبرز المشكلات التي تعاني منها البورصة الكويتية؛ ورغم العمل الدؤوب وسعي المسؤولون في البورصة إلى علاج تلك المعضلة من خلال مراحل تطوير السوق التي أطلقتها شركة بورصة الكويت، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتشجيع المستثمرين لضخ المزيد من الأموال في البورصة، فالبورصة تحتاج إلى محفزات غير تقليدية تساهم في إنعاش تداولاتها من خلال جذب وتشجيع رؤوس الأموال على الدخول في السوق، ومن بين تلك المحفزات التعجيل بإدخال أدوات استثمارية جديدة كالمشتقات المالية وغيرها، حيث سيساعد ذلك في جذب شريحة كبيرة من المستثمرين الأجانب والمحليين، مما سيعزز من السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وجوب وجود صناع للسوق، الأمر الذي يعمل على تحقيق التوازن المفقود في البورصة بين العرض والطلب، فضلاً عن إصلاح التشريعات الاقتصادية البالية وإقرار تشريعات جديدة تسهم في تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وكذا دعم شركات القطاع الخاص وإشراكها في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس على إيراداتها وأرباحها بشكل إيجابي، مما يساهم في زيادة الزخم الشرائي على الأسهم المدرجة في السوق. تلك هي المحفزات الحقيقية التي يحتاجها السوق المحلي، والتي نأمل أن تكون حاضرة في المستقبل القريب.

من جهة أخرى، نود الإشارة إلى نتائج التصنيف الذي أجرته وكالة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) لمؤشرات الأسهم العالمية فيما يخص إدراج بعض الدول في مؤشرها للأسواق الناشئة، حيث قالت الوكالة أنها ستبدأ بإدراج المملكة العربية السعودية في مؤشرها للأسواق الناشئة، وهو الأمر الذي سيوسع قاعدة المستثمرين لذلك البلد بشكل كبير، وقد يكون داعماً للسوق المالية السعودية. أما فيما يخص الكويت، فقد أكدت الوكالة أنها ستدرج الكويت في مراجعتها لإعادة التصنيف العام القادم لانتقال محتمل من الأسواق المبتدئة إلى الأسواق الناشئة. وقد أعلنت هيئة أسواق المال نهاية الأسبوع الماضي أن الوكالة سوف تقوم بإعلان قرارها بهذا الشأن في يونيو 2019.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد انعكست عمليات جني الأرباح التي شهدتها البورصة خلال جلسات الأسبوع المنقضي بشكل سلبي على القيمة الرأسمالية الإجمالية، حيث تكبد السوق خسارة بما يزيد عن 111 مليون د.ك. في الثلاث جلسات الأخيرة، حيث وصلت قيمته الرأسمالية بنهاية الأسبوع الماضي إلى 26.57 مليار د.ك. مقابل 26.68 مليار د.ك. في الأسبوع قبل السابق، أي بتراجع نسبته 0.42%. وبذلك قد وصلت خسائر القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 1.29 مليار د.ك. أي بتراجع نسبته 4.62%.

وأنهت البورصة تداولات الأسبوع المنقضي على تراجع شمل مؤشراتها الثلاثة، حيث وقع السوق تحت تأثير عمليات جني الأرباح التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم المدرجة فيه، لاسيما تلك التي شهدت ارتفاعات جيدة خلال الأسابيع السابقة. وقد سلك السوق خلال الأسبوع مساراً هابطاً وسجلت مؤشراته الثلاثة خسائر متباينة في ظل تغلب الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على عمليات الشراء الانتقائية التي كانت حاضرة بشكل محدود، وجاء ذلك وسط نمو مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع ما قبل الماضي، وخاصة السيولة النقدية التي وصلت في جلسة نهاية الأسبوع إلى أعلى مستوى لها منذ تقسيم السوق، حيث بلغت 21.27 مليون د.ك. بارتفاع نسبته 46.57% عن الجلسة السابقة. ومع نهاية الأسبوع وصل متوسط السيولة النقدية إلى 15.34 مليون د.ك. بنمو نسبته 44.41% عن مستواه في الأسبوع قبل الماضي، والذي بلغ 10.63 مليون د.ك، فيما نما متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع المنقضي بنسبة بلغت 49.92%، ليصل إلى 64.07 مليون سهم، مقارنة مع 42.74 مليون سهم في الأسبوع قبل الماضي.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 133 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 45 سهماً مقابل تراجع أسعار 70 سهم، مع بقاء 60 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4,803.52 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.40% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً نسبته 0.42% بعد أن أغلق عند مستوى 4,857.19 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 4,822.99 نقطة بانخفاض نسبته 0.41%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 64.07 مليون سهم، وذلك بارتفاع نسبته 49.92% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 44.41% ليصل إلى 15.34 مليون د.ك. تقريبا.

الاداء الاسبوعي لمؤشرات السوق

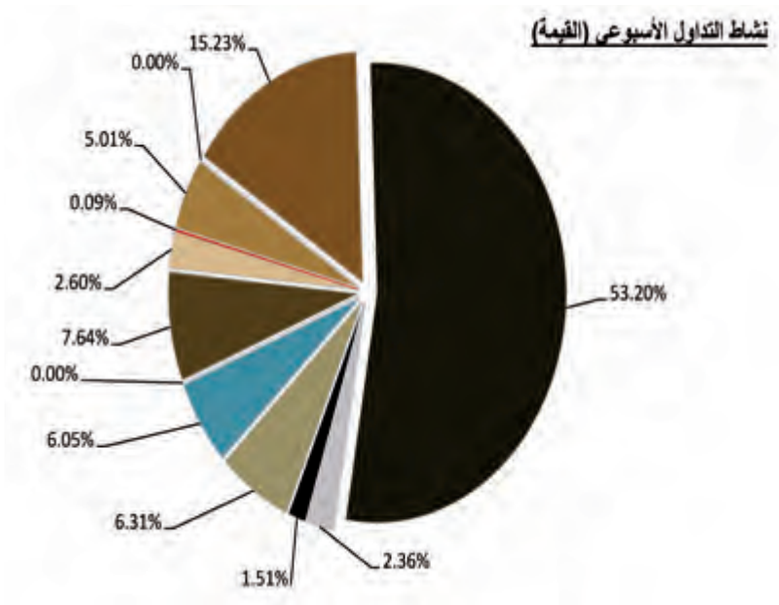

نشاط التداول الأسبوعي

- ارتفاع السيولة اليومية يفوق حاجز الـ20 مليون دينار للمرة الأولى منذ التقسيم
- المؤشر الرئيسي يسجل تراجعاً نسبته 0.42 بالمئة والعام ينخفض بنسبة 0.41 بالمئة
- السوق تكبد خسارة بما يزيد عن 111 مليون دينار في الثلاث جلسات الأخيرة

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التأمين، حيث أقفل مؤشره عند 910.54 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 2.87%. تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 2.50% بعد أن أغلق عند 995.69 نقطة. في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.87%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,084.44 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع البنوك، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 984.13 نقطة، بتراجع نسبته 0.36%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع النفط والغاز، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.66% مغلقاً عند مستوى 1,044.68 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 840.38 نقطة، بنمو نسبته 0.47%، وشغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة والأخيرة بعد أن بلغت نسبة نموه 0.42%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 884.35 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 64.78 مليون سهم تقريباً شكلت 33.70% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 48.19 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 25.07% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.29% بعد أن وصل إلى 33.23 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 53.20% بقيمة إجمالية بلغت 24.49 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 15.23% وبقيمة إجمالية بلغت 7.01 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 3.52 مليون د.ك. شكلت 7.64% من إجمالي تداولات السوق.

الخام الأميركي يصعد 3 دولارات بعد الاتفاق

«أوبك» تتفق على زيادة إنتاج النفط بنحو مليون برميل يوميا

- السعودية: اتفقنا على نحو مليون برميل اقترحناها
- إيران: زيادة الإنتاج الحقيقية قرب 500 ألف برميل يومياً
- روسيا: قرارات «أوبك» تتماشى مع ما ينبغي القيام به

واصل الخام الأميركي مكاسبه ويصعد 3 دولارات للبرميل إلى أعلى مستوى للجلسة عند 68.54 دولار، وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك قد اتفقت الجمعة على زيادة إنتاج النفط بنحو مليون برميل يوميا من يوليو ، وذلك لدول المنظمة والمنتجين غير الأعضاء.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح «اتفقنا على حوالي مليون برميل اقترحناها»، وسعت السعودية وروسيا إلى تعديل اتفاقية تحد من الإنتاج بين أوبك ومنتجين آخرين ساهمت في الارتفاع الحاد في الأسعار، لكن إيران كانت تعارض حتى صباح الجمعة هدف مليون برميل في اليوم.

وقالت مصادر أخرى في أوبك إن الزيادة الحقيقية ستكون أقل، لأن عدة دول تنتج أقل من حصصها في الآونة الأخيرة ستجد صعوبة في العودة إلى حصصها الكاملة بينما لن يُسمح للمنتجين الآخرين بسد الفجوة.

وكشف مراسل العربية ناصر الطيبي أن الأسواق سيصلها مابين 500 إلى 600 ألف برميل يومياً خلال الأسابيع المقبلة، حيث أنه ليس بمقدور كل الأعضاء زيادة الإنتاج.

واتفق وزراء المنظمة من حيث المبدأ على الوصول بمستوى الامتثال باتفاق الإنتاج إلى 100% للمجموعة ككل.

وقالت السعودية وروسيا غير العضو في أوبك إن زيادة في الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا، أو ما يعادل نحو 1% من الإمدادات العالمية، أصبحت مقترحا شبه متوافق عليه للمجموعة وحلفائها.

وتجتمع المنظمة في فيينا وسط دعوات من الولايات المتحدة والصين والهند لتهدئة أسعار الخام والحيلولة دون حدوث نقص يضر بالاقتصاد العالمي.

وتحتاج أوبك نظريا إلى موافقة جميع الأعضاء من أجل إبرام اتفاق، لكنها في الماضي أقرت اتفاقات بدون إيران التي انتقدت فكرة زيادة الإمدادات في الوقت الذي تواجه فيه عقوبات من الولايات المتحدة.

وقال وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه في تصريحات للصحافيين بعد اجتماع مع وزير الطاقة السعودي خالد الفالح قبيل مباحثات أوبك «نحن نعد شيئا».

وقال الفالح إن أغلبية المنتجين أوصوا بزيادة الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا بشكل تدريجي وعلى أساس تناسبي وفقا للحصص المقررة.

أوبك ترفع إنتاج النفط

وتشارك أوبك وحلفاؤها منذ العام الماضي في اتفاق لخفض إنتاج النفط 1.8 مليون برميل يوميا. وساعد الإجراء على إعادة التوازن إلى السوق في الثمانية عشر شهرا الأخيرة، وقاد سعر النفط إلى الارتفاع إلى نحو 75 دولارا يوميا من نحو 27 دولارا في 2016.

لكن تعطيلات إنتاج غير متوقعة في فنزويلا وليبيا وأنغولا وصلت بخفض الإمدادات إلى 2.8 مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة.

وانخفض مخزون النفط الأميركي الأسبوع الماضي بمقدار 1.9 مليون برميل، وهو ما يفوق التوقعات بانخفاض قدره 1.5 مليون برميل.

ويرتكز اتفاق أوبك بضخ مزيد من الإمدادات على فكرة العودة إلى مستوى التزام كامل بالاتفاق القائم حاليا والذي يشمل تخفيضات في الإنتاج. ويزيد مستوى الامتثال الحالي 40 إلى 50% فوق المستهدف بسبب تعطل إنتاج في فنزويلا وليبيا وأنغولا. وقال الفالح إن الزيادة الفعلية في الإنتاج ستكون أقل من الزيادة الاسمية البالغة مليون برميل يوميا. ومن جانبه قال وزير النفط الإيراني، بيجن زنغنه، إن زيادة إنتاج النفط الحقيقية قد تكون قرب 500 ألف برميل يومياً، وذلك عقب توصل أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» اول أمس الجمعة لاتفاق بزيادة الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً بدءاً من يوليو، لتفادي تعرض سوق النفط لشح في المعروض.

وأكد أعضاء «أوبك» في البيان الختامي لاجتماع في فيينا، أنهم سيسعون بدءاً من يوليو وحتى انتهاء اتفاقية خفض إنتاج النفط إلى التقيد بنسب الالتزام عند 100%، بعدما زاد مستوى الامتثال الحالي 40 إلى 50% فوق المستهدف، بسبب تعطل إنتاج في فنزويلا وليبيا وأنغولا.

من جهته، قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي، إن الزيادة الفعلية في إنتاج أعضاء «أوبك» والمستقلين ستكون بين 700 و800 ألف برميل يومياً، مرجحاً أن يخرج اجتماع «أوبك» مع روسيا وغير الأعضاء المنتظر ، بنتيجة مشابهة لاجتماع أمس.

وصرح وزير النفط الإيراني، بأن على أعضاء «أوبك» الذين غالوا في التخفيضات خلال الأشهر الأخيرة أن يلتزموا بحصص الإنتاج المتفق عليها.

من جانبه، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، امس السبت، إن قرارات منظمة أوبك التي اتخذت ، تتماشى مع ما ينبغي القيام به فيما يتعلق بسوق النفط.

وكان موفد «العربية» ناصر الطيبي أفاد بأن الأسواق سيصلها ما بين 500 و600 ألف برميل يومياً، خلال الأسابيع المقبلة، حيث إنه ليس بمقدور كل الأعضاء زيادة الإنتاج.

وتشارك «أوبك» وحلفاؤها منذ العام الماضي في اتفاق لخفض إنتاج النفط 1.8 مليون برميل يومياً. وساعد الإجراء على إعادة التوازن إلى السوق في الثمانية عشر شهراً الأخيرة، وقاد سعر النفط إلى الارتفاع إلى نحو 75 دولارا يومياً من نحو 27 دولارا في 2016.

لكن تعطيلات إنتاج غير متوقعة في فنزويلا وليبيا وأنغولا وصلت بخفض الإمدادات إلى 2.8 مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة.

وكان أعضاء «أوبك» أكدوا في البيان الختامي لاجتماع فيينا، أنهم سيسعون بدءاً من يوليو وحتى انتهاء اتفاقية خفض إنتاج النفط إلى التقيد بنسب الالتزام عند 100%.

ويرتكز اتفاق «أوبك» بضخ مزيد من الإمدادات على فكرة العودة إلى مستوى التزام كامل بالاتفاق القائم حالياً، والذي يشمل تخفيضات في الإنتاج، حيث يزيد مستوى الامتثال الحالي 40 إلى 50% فوق المستهدف بسبب تعطل إنتاج في فنزويلا وليبيا وأنغولا.

وأكد رئيس «أوبك» وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي في المؤتمر الصحافي عقب ختام الاجتماع، أن القرار بخفض نسبة الالتزام إلى 100% للمجموعة «ككل» وليس لكل دولة على حدة.

وأفاد موفد العربية ناصر الطيبي بأن الأسواق سيصلها مابين 500 إلى 600 ألف برميل يومياً، خلال الأسابيع المقبلة، حيث إنه ليس بمقدور كل الأعضاء زيادة الإنتاج.

وتشارك «أوبك» وحلفاؤها منذ العام الماضي في اتفاق لخفض إنتاج النفط 1.8 مليون برميل يومياً. وساعد الإجراء على إعادة التوازن إلى السوق في الثمانية عشر شهراً الأخيرة، وقاد سعر النفط إلى الارتفاع إلى نحو 75 دولارا يومياً من نحو 27 دولارا في 2016. لكن تعطيلات إنتاج غير متوقعة في فنزويلا وليبيا وأنغولا وصلت بخفض الإمدادات إلى 2.8 مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة.

تجارة الصين مع كوريا الشمالية 887.4 مليون دولار في 5 أشهر

أظهرت بيانات الجمارك امس السبت تراجع تجارة الصين مع كوريا الشمالية 56.8 بالمئة على أساس سنوي في الأشهر الخمسة الأولى من 2018 لتسجل 887.4 مليون دولار.

وانخفضت الواردات من كوريا الشمالية 87 بالمئة إلى 94.3 مليون دولار في الفترة من يناير كانون الثاني إلى مايو أيار.

وبلغ إجمالي تجارة الصين مع كوريا الشمالية 230.87 مليون دولار في مايو أيار مقارنة مع 173.7 مليون دولار في الشهر السابق.

وسجلت صادرات الصين إلى كوريا الشمالية 217.2 مليون دولار في مايو أيار في حين بلغت الواردات من كوريا الشمالية 13.65 مليون دولار حسبما أبانته الأرقام.

«بتكوين» تهبط لأدنى مستوى في أربعة أشهر

هبطت عملة بتكوين إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر مواصلة اتجاها نزوليا بعد المزيد من الأنباء السلبية مثل قيام الهيئة المنظمة للقطاع المالي في اليابان بإصدار أمر إلى بورصات العملات الرقمية لإدخال تحسينات على أنظمتها لمكافحة غسيل الأموال.

وهبطت العملة الرقمية الأشهر في العالم إلى 6085.59 دولار في بورصة بتستامب وهو أدنى مستوى لها منذ أوائل فبراير شباط وغير بعيدة عن أضعف مستوى لها هذا العام عندما تراجعت قليلا عن 6000 دولار.

وهبطت بتكوين حوالي 56 بالمئة منذ بداية 2018 بعد أن سجلت صعودا فلكيا بلغ أكثر من 1300 بالمئة العام الماضي.

شولز: لا رجوع عن اليورو

في مقابلة صحيفة تنشر امس السبت سُئل وزير المالية الألماني أولاف شولز عما إذا كانت العملة الأوروبية ستظل قائمة بعد عشر سنوات، فأجاب قائلا إنه لا رجوع عن اليورو.

وأبلغ شولز صحيفة راينشي بوست الألمانية "نعم. لا رجوع عن اليورو... إنه يضمن مستقبلنا المشترك في أوروبا".

وأضاف أن خطة مبدئية لتعزيز منطقة اليورو اتفقت عليها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أثناء محادثات في منتجع ميسبرج خارج برلين هذا الأسبوع ستحمي اليورو من الأزمات.

وقال شولز "مع اتفاقات ميسبرج نحن نعزز بناء منزل أوروبا... أن يحتوي على سقف متين يتحمل العواصف والأيام المطيرة في المستقبل. لدينا قوة دافعة جديدة في أوروبا والفضل في هذا يرجع إلى الرئيس ماكرون".